وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتـــــصاد
الدراسة الصباحية

"معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في العراق"

بحث مقدم الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

الباحثان

- حسين مجبل منكر العيبي
- زين العابدين علي حسين شري

المشرف

م. م فائز رمضان

٢٠٢٣م

١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ

صدق الله العلي العظيم

(٥٤ الحج)

الاهداء

الى....

سيدي ومولاي ابي تراب زاد اليتامى وأنيس الفقراء امير المؤمنين وسيد البلغاء والمتكلمين اسد الله الغالب الامام علي بن أبي طالب(ع)

الى....

من سعى في رسم البسمة على وجهي... ورفع عني مصاعب الدهر... ومثلي الأعلى في الحياة... أبي

الى....

تلك التي مازال دعائها يلازمني... تتناغم همساتها على مسامعي... لمساتها على جبيني... تمسح دمعي... تقبل خدي.. تلك هي أمي

الباحثان

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي علم بالقلم وعلم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آلة الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر المنتجبين انطلاقا من قول الرسول محمد (ص) وبكل الاعتراف بالفضل الجميل لكل من ساهم بالرأي والمشورة او قام بجهد مهما كان حجمه والى من تعلمت على يدية علما او استلهمت منه فكرا او سدى لي نصحا، ان هذا خير مكان يعترف فيه بالفضل الذوي، والعرفان بالجميل لأصحابه وبكل تلك المعاني الجميلة أتقدم بالشكر الجزيل بعد الله عزوجل الصرح العلم جامعة ميسان – كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد والشكر كما اتقدم بشكري وعميق امتناني الى استاذي الفاضل (فائز رمضان العيبي) الذي اشرف على البحث كان لتوجيه القيم وأرائيه السديدة وعطائه المتواصل الاثر الفاعل في انجاز هذا الجهد واخراجه في صورته النهائية

الباحثان

جدول المحتويات

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
١.	اية قرانيه	أ
٢.	الاهداء	ب
٣.	الشكر والعرفان	ت

٤.	جدول المحتويات	ث
٥.	المقدمة	١
٦.	الفصل الاول: منهجية البحث	٢
٧.	اولا: مشكلة البحث	٢
٨.	ثانيا: اهمية البحث	٣-٢
٩.	ثالثا: اهداف البحث	٣
١٠.	رابعا: فرضية البحث	٣
١١.	الفصل الثاني	١٦-٤
١٢.	المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر	١٢-٤
١٣.	المبحث الثاني: العلاقات بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي	١٦-١٣
١٤.	الفصل الثالث	٣٢-١٧
١٥.	المبحث الاول: واقع الاقتصاد العراقي	٢٣-١٧
١٦.	المبحث الثاني: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ومعوقاته في الاقتصاد العراقي	٣٢-٢٤
١٧.	الاستنتاجات	٣٣
١٨.	التوصيات	٣٤
١٩.	قائمة المراجع	٣٨-٣٥

المقدمة:

في نهاية القرن العشرين، شهد الاقتصاد العالمي اهتمامًا متزايدًا بالاستثمارات الأجنبية، والتي تُعَدُّ الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تتمثل في شركات متعددة الجنسيات، حيث تلعب دورًا فاعلًا في التحولات الاقتصادية الدولية، سواءً من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية وحتى الإعلامية. وبالنظر إلى واقع العراق، فإنه يحتاج إلى إعادة بناء البنية التحتية وإعمار ما دمرته الحروب، وإنعاش القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة والزراعة، وتحديث العديد من المشاريع الصناعية التي تعاني من التقادم، فضلاً عن الحاجة إلى تحديث قطاعات الكهرباء والماء. ويعاني الاقتصاد العراقي بشكلٍ خاص من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد الاحتياجات العملية في عمليات البناء والإعمار، وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية، وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافية. ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء لقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقليلة، وحتى الوقت الحاضر بشكل كبير على امكانيات الدول المتقدمة من اجل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، حيث اخذ هذا الاعتماد العديد من الاشكال والصور المختلفة، ومتأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، وليعكس هذا الاعتماد التطور الكبير والواضح في مصادر التمويل المحلية لدى الدول النامية في دعم مشاريع التنمية. وللحاجة الملحة للدول النامية لزيادة مستويات التنمية الاقتصادية لديها ازداد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي والذي يتمثل في منح واعانات وقروض خارجية متنوعة واستثمارات اجنبية مختلفة. ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دوراً كبيراً وحيوياً باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية.

الفصل الاول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:

اظهرت الظروف السياسية التي يمر بها الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ صعوبات اصبحت تمثل معوقات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي ضعف القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعاته الاقتصادية والحقيقة إن العراق بوصفه دولة بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن أنهكت اقتصاده الحروب والعقوبات الاقتصادية ، والاحتلال الأجنبي والاقتتال الداخلي وأخيراً إرهاب داعش ، وقد أحسن المشرع العراقي عندما أصدر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بصيغته الحالية ، والذي شجع المستثمر الأجنبي المخاطرة برأس ماله وإدخاله للعراق وهذا كله لغرض تطوير الاقتصاد العراقي . لكن المهم من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الإفادة من ثمرته . ولا تتحقق الإفادة إلا من خلال وسائل قانونية متعددة منها مشاركة رأس المال الوطني لرأس المال الأجنبي في المشروع المستضاف ، أو تشغيل الأيدي العاملة أو استقبال تكنولوجيا أجنبية تصلح للبيئة العراقية . وهذا هو المقصود من الاستثمار, وهنا تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي: **ما هي المعوقات التي تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من النمو والتطور؟**

ثانيا: اهمية البحث

١. يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً للتمويل الخارجي الذي يمكن استخدامه في عملية إعادة الإعمار وتنمية الاقتصاد العراقي.
٢. دور ألاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر اعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا.

٣. يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دوراً كبيراً وحيوياً باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية.

ثالثا: اهداف البحث

١- معرفة المعوقات التي تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من النمو والتطور

٢- توضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق

رابعا: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث توجد هنالك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق والنمو الاقتصادي في العراق

الفصل الثاني:

المبحث الاول الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر (**FDI**)

اولا: مفهوم الاستثمار

تعريف الاستثمار: هناك العديد من المفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعا للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون فهو يعني :-

١. لغوياً :- الاستثمار من الثمر، والثمر هي انواع الاموال، و(يستثمر) معناها ينمي او يزيد، وانما عادة يكون في الاموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات او المنقولات وبقية الاشكال المادية [١]

٢. اضافة الى المخزون من الاصول المنتجة مثل السلع الانتاجية . السلع الانتاجية هي المعدات والمنشئات او البضائع الموجودة . فحين تبنى شركة ما مصنعا جديداً فان هذه الاعمال تمثل استثمارات [٢]

٣. استخدام المال لجني المزيد من المال , أي لكسب الدخل او زيادة راس المال او كليهما وهذا معنى متقدم لما يدل عليه الاستثمار اعتمادا على التطور الذي حصل في الدراسات الاقتصادية سيما نظرية الاقتصاد الكلي وموقع الاستثمار فيها وصولاً لما يعنيه مضاعف الاستثمار . Investment multiplier . وهذا يعني بدوره ان أي زيادة في الاستثمار تؤدي الى زياده في الدخل تعادل الزيادة في الاستثمار عدة مرات [٣]

---

[١] حسن النجفي ، عمر الايوبي ، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، مراجعة واشراف د. محمد دبس ، ط بلا ، سنه بلا ، اكاديمي ، بيروت لبنان ، ص٢٠٤

[٢] د. فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط١ ،٢٠٠٧، جدار الكتاب العالمي ، عمان الاردن،ص١٦٣.

[٣] بول آ.سامولسن ، ويليام د.نورد هاوس - الاقتصاد - ترجمة هشام عبد الله - ط١ – ٢٠٠١-الاهليه للنشر والتوزيع - عمان الاردن - ص٤٦٦.

٤. هو التغير في رصيد راس المال خلال مدة زمنية محدده والاستثمار هنا على خلاف راس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محدده فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فتره زمنية محددة [١]

ثانيا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعددت التعاريف حول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، سواء كانت من قبل اشخاص او منظمات دولية، حيث عرف على انه تحويلات مالية قادمة من الخارج في صور طبيعية او نقدية او كليهما، بهدف اقامة مشروع انتاجي في الاجل الطويل، لغرض التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح عن طريق الرقابة عند انتاج الوحدات وتسويقها [٢]

ومن جهة اخرى يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار، بحيث في ظله يقوم شخص مقيم بالمساهمة في أو امتلاك كيان أو مشروع في دولة اخرى، مما يعكس هذا النوع من الاستثمار منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصته التي لا تقل عن ١٠% من أسهم الكيان او المشروع [٣]

وكذلك عرف من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك الاستثمار الذي يبنى على علاقة طويلة المدى، تعكس منفعة ومصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في القطر الام (دولة الشخص المستثمر الاجنبي) وشركة أو وحدة انتاجية في قطر اخر (البلد المستقبل للاستثمار)، وتأخذ الملكية بشكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تكون حصته تساوي او تفوق ١٠% من الاسهم العادية او القوة

---

[١] عادل عبد العظيم، " الاستثمار" ، ط بلا ، ٢٠٠٨ ، المعهد العربي لتخطيط ،الكويت ، ص١٢

[٢] حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، التعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد ٣٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص٥ .

[٣] ايهاب ابراهيم محمد، انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على نفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، يناير ٢٠١١، ص١٧٨ .

التصويتية في مجلس الادارة للشركة المحلية، او ما يعادلها للشركات الاخرى حداً فاصلاً لتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر [١]

كما عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه الاجانب (اي غير المقيمين) ١٠% او أكثر من الاسهم او قوة التصويت في مشروع او كيان معين [٢]

ونلاحظ مما تقدم، إن التعاريف تتفق في التركيز على عنصرين هما الملكية والادارة في تناول الاستثمار الاجنبي لكي تأخذ صفة الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى اقتران هذا النوع من الاستثمارات بحزمة من التطوير التكنولوجي والخبرات الادارية والفنية.

ثالثا: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

لجات الدول الى الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية وتتركز الخطة المتبعة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العناصر التالية:[٣]

- ابراز المزايا التنافسية لكل دولة مع تحديد القطاعات والانشطة التنافسية فيها.
- تحديد البلدان الاستثمارية والشركات العائدة لها.
- سن وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الشراكة بين الاستثمار الاجنبي والمحلي.
- توفير وضمان الرعاية اللازمة للمستثمرين.

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف يجب توافر الوسائل التالية:

- استقرار سياسي واقتصادي.
- تنمية بشرية متطورة.

---

[١] عزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٨ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، ٢٠١١

[٢] بهية غانم غريدي، احمد غريدي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي مع تطبيق على دولة الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، اكتوبر ٢٠١٤، ص١٩٨ .

[٣] قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ،مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة ، ٢٠١٣ ،العدد الثاني، ص ١٥ .

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- تهيئة البنية التحتية الملائمة.
- توفير الاجراءات الادارية والمصرفية السلسة وغير المعقدة لتسهيل مهمة المستثمرين

رابعا: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتباين صور واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويقدر مدى هذا التنوع والتباين في الاهمية والخصائص المميزة باختلاف اختبار وتفضيل كل من الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة، والشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الاجنبي من جهة اخرى، فيما يتعلق بتبني صور واشكال هذا النوع من الاستثمار، ويمكن ارجاع هذا التنوع والتباين في الاختبارات والتفضيلات الى عدة عوامل: [1]

١. اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والانظمة السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والاهداف التي يسعى لتحقيقها من جراء الاستثمار الاجنبي.

٢. اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية او التي ترغب في انشاء استثمارات مباشرة مثل: حجم الشركة، انواع الخدمات او المنتجان التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي، واهداف وسياسات الشركة ... الخ.

٣. درجة المنافسة في السوق وخصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه الاستثمار الاجنبي المباشر نشاطه.

ويمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي على النحو التالي:

أ. من ناحية الملكية:

- **الاستثمارات الاجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي: وهي أكثر انواع الاستثمارات** تفضيلاً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، حيث تكون في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، تصب في النشاط الانتاجي او الخدمي في البلدان المضيفة، وبالرغم من ذلك فأن

[1] اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٥ .

هذا الشكل من الاستثمارات يعتبر غير مفضل لدى أكثر الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية والتدخل والتأثير في القرارات الداخلية للدول المضيفة [١]

- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة المشتركة:** يعد هذا النوع من الاستثمار المباشر بأنه أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة – المستثمر الاجنبي ورأس المال المحلي ولكي تتمكن الدول النامية تحقيق قدر من التوازن بين الاستثمارات الاجنبية، وما يصاحبها من خبرات، وبين المحافظة على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها القومي، وضعت بعض الدول في نص قوانينها الداخلية، ضرورة اشراك القطاع العام والخاص في رأس مال المشروع الاجنبي [٢]

ب. من ناحية الغرض او الهدف:

- **الاستثمار الباحث عن الاسواق:** ظهر هذا الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الدول النامية مع تطبيقها لسياسة احلال الواردات، وما تبعه من فرض الحماية الجمركية ووضع القيود امام الواردات، لذلك لجأت اغلب الشركات الاجنبية لهذا النوع من الاستثمار كبديل للصادرات ولتفادي هذه القيود، وقد يكون هذا الاستثمار بديلاً أكثر جدوى من التصدير لدول ترتفع تكاليف النقل اليها [٣]
- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الاداء:** يهدف المستثمر الاجنبي الى زيادة الربحية من خلال الاستفادة من توافر اليد العاملة الماهرة والمنخفضة الاجر في الدول المضيفة، حيث يتم ذلك عن طريق تمويل الشركة الام لجزء من خطوطها الانتاجية كثيفة العمل الى هذه الدول لتصنيع بعض اجزاء المنتج في الخارج بسبب ارتفاع الاجور في الدولة الام، او من خلال عمليات التجميع لمنتج معين لتصبح منتجات نهائية، الا ان هذا يتطلب تمتع الدولة المضيفة بقاعدة صناعية متطورة [٤]
- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة مشروعات تجميعية:** قد يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر صورة التعاقد بين الشركة الاجنبية الام والشركة المحلية بالدول المضيفة عن طريق منح

---

[١] عبد المطلب عبد المجيد، دراسات اقتصادية مقارنة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠، ص٥٥ .
[٢] محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٥، ص٤٣
[٣] عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية، ط٢، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٢ .
[٤] ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، ١ – ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، جامعة عين شمس، ص٥-٧

تراخيص الانتاج والسماح لها باستخدام العلامة التجارية الخاصة بالشركة الام، بحيث يدعم القدرة التسويقية والتنافسية للشركة المحلية وامكانية نفاد منتجاتها للأسواق الخارجية من خلال تمتعها بميزة العلامة التجارية [١]

وفي اغلب الاحيان يرتبط دور المستثمر الاجنبي في مثل هذا النوع من الاستثمارات بتقديم الخبرة او المشورة الفنية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق.

خامسا: الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

١. الاثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. الاستثمارات الاجنبية المباشرة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تعاني الدول النامية من نقص في رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، فتلجأ لتعويض النقص الى القروض الاجنبية، التي تكون مضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، بسبب التكاليف والفوائد الثقيلة، او اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تأتي اغلبها من جانب الشركات الاجنبية التي تستثمر اموالها في القطاعات الاقتصادية المتطورة التي يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها [٢] ومن هنا يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى التكوين الرأسمالي بحيث يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قلة الادخار، ويؤدي الى زيادة موارد الدول النامية من النقد الاجنبي، وكذلك زيادة الدخل المحلي الاجمالي والذي يمكن ان يدخر جزء منه ليتحول بعد ذلك الى استثمارات محلية ترفع معدل التكوين الرأسمالي.

---

[١] Karita wadhwa, sudhakara rreddys, Foreign direct inrestment in to developing Asian dountries: the role of market seeking, resource seeking and efficiency seeking factors, international journal of business and management vol. ٦, No. ١١ : November ٢٠١١

[٢] عبير فرحان، الاداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر لكلية التجارة، جامعة عين شمس بعنوان "ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية" ، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠٧، ص١٩٢ – ١٩٣

ب. الاستثمار الاجنبي والعمالة:

من الاهداف الاساسية التي تتبناها الدول النامية في خططها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية، هو زيادة العمالة والحد من مشكلة البطالة، اذ تعاني الدول النامية من كافة اشكال البطالة سواء كانت بطالة هيكلية او احتكاكية او مقنعة، فيؤدي تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى خلق فرص استثمارية حقيقية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، من خلال استغلال الطاقات البشرية، فضلاً عن ذلك ممارستها لنشاط تدريب العاملين، ونقل المهارات التنظيمية من الدول المتقدمة الى النامية مما يؤدي الى زيادة رأس المال البشري، ورفع كفاءته في الدول النامية المضيفة، وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول [١]

٢. الآثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشرة:

الآثار على ميزان المدفوعات:

على الرغم من الاثار الايجابية الاولية التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية في موازين المدفوعات، سرعان ما تنقلب بعد وقت قصير الى اثار سلبية، حيث نجد ان عمل الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة للسلع الوسيطة والخدمات، وان تلك الشركات ستبدأ بتحويل ارباحها الى الخارج، وكذلك تحويل جزء من رواتب العاملين الاجانب في هذه المشاريع للخارج، مما ينعكس سلباً في تدني مستويات الاحتياطيات الاجنبية في ميزان مدفوعات الدول المضيفة [٢]

ب. الاثار على التجارة الخارجية:

قد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً للتجارة الخارجية، وقد يكون مكملاً لها، فإذا اسهمت الاستثمارات في تقديم موارد جديدة تمكن من انتاج سلع بكلفة اقل من المستورد في الدول المضيفة، فهذا يعني بأن الاستثمار الاجنبي بديلاً للتجارة الخارجية، وايضاً في حالة وجود

[١] كريم النوري، دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنغون، بلغاريا، ٢٠٠٦، ص١ .
[٢] موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، ط١، عمان، دار صفاء، ٢٠٠٨، ص١٧٩ .

عقبات وموانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل تكلفة النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والادارية.

ج. الاثار على معدلات التضخم:

تتسم البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، وضعف مرونة الانتاج بسبب ضعف الجهاز الانتاجي بحيث لا يستجيب لزيادة الطلب (في الاجل القصير)، مما يؤدي الى زيادة الطلب على المعروض، وهذا يؤدي الى حدوث اختناقات وارتفاع بالأسعار، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب عرض سلع جديدة من الشركات الاجنبية العاملة في هذه البلدان، كذلك جمود الجهاز المالي في البلدان النامية وغيرها من العوامل تعمل على ظهور حالات من التضخم في هذه البلدان [١]

سادسا: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على اوضاع مختلفة يمكن ان يطلق عليها محددات حيث تصنف هذه المحددات الى محددات سياسية واقتصادية وقانونية وتشريعية وبيئات ادارية [٢]

أ. المحددات السياسية:

يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث ان الاستقرار السياسي في اي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع او رفضه، ليس على اساس حجم السوق او العائدات وحسب، وانما على اساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

ب. المحددات الاقتصادية:

من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها، حيث ان تدفق رأس المال الاجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، الا ان توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، اذ لابد ان يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج

[١] نزيه محمد عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٣
[٢] نزيه محمد عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص١١٥

القومي الاجمالي، معدل دخل الفرد، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، بالإضافة الى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل: الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

ج. المحددات القانونية:

ان الاستثمارات الاجنبية تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على اصدار قوانين وتشريعات للاستثمار تفوق الحوافز والضمانات في الدول الاخرى، بشرط ان لا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها [١]

د. المحددات الادارية:

يعد النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية تجذب الاستثمار، واهم مظاهر البيئة الادارية توفر اجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لأنشاء واقامة مشروع الاستثمار، وايضاً القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية [٢]

[١] نزيه محمد عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص١١٦
[٢] نزيه محمد عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص١١٦

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي

اولا: مؤشر سعر صرف العملة

تعد سياسة سعر الصرف مؤشراً هاماً للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف في دولة ما الى اظهار انخفاض في تكاليف الانتاج وهذا بدوره يحفز الاستثمار في هذه الدولة، من جهة اخرى وحسب الدراسات التطبيقية ان الشركات الاجنبية تتعامل بردود افعال عكسية تجاه ارتفاع التقلب في اسعار الصرف، إذ يؤدي ذلك الى عدم استقرار حصيلة ارباح المشروعات الاجنبية عند تحويلها للخارج، وعليه من المفيد ان تراعي سياسة سعر الصرف هذه الجوانب لكي توفر عاملي الاستقرار والمرونة. يعتبر سعر الصرف العملة من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يمكن أن يؤثر على تكلفة الاستثمار وعائداته. ولقد درست العديد من الدراسات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف العملة، حيث وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلبات سعر الصرف،. ، ووجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه تأثير سلبي وايجابي قوي على تحسن سعر صرف العملة ويمكن أن يتأثر سعر صرف العملة بالعديد من العوامل المتعلقة بالاقتصاد، مثل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف العملة يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر ومن ظرف إلى آخر. [١]

ثانيا: مؤشر معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم السائد واتجاهاته من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمر الاجنبي، لان للتضخم اثار مباشرة على سياسة التسعير وحجم الانتاج، وبالتالي على حركة رأس المال ونوعية الاستثمارات فيما اذا كانت طويلة او قصيرة الاجل، وعليه فان توافر الكفاءة في الادارة النقدية في البلد المضيف القادر على ضبط معدلات التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار السعري في السوق، يمثل احد العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر كذلك يعد معدل

١- Shenjue, L., Wang, Y., Sun, B., & Zhang, H. (٢٠١٨). FDI and exchange rate volatility: Evidence from China. Journal of International Trade, ١٥(٣), ٢٥-٣٨

التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على قرارات الاستثمار، حيث يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج والعائدات المستقبلية. ولقد درست العديد من الدراسات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم، حيث وجدت بعض الدراسات علاقة سلبية بينهما، في حين وجدت دراسات أخرى علاقة ضعيفة أو عدم وجود علاقة بينهما. ففي دراسة قام بها جيهانج وزملاؤه (٢٠٢٠)، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في الصين، وتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه تأثير سلبي وضعيف على معدل التضخم في الصين [١]

وفي دراسة أخرى قام بها بيريز وفيلاردي (٢٠١٧)، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في البرازيل، وتبين أنه لا يوجد علاقة بينهما.[٢]

ومن خلال ما ذكر يمكن ان نلخص ان يمكن أن يؤثر معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج والعائدات المستقبلية وبالتالي على الربحية. ومن الممكن أيضًا أن يؤثر على قرارات الاستثمار من خلال تأثيره على السياسات النقدية والمالية وعلى ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

ثالثا: مؤشر نمو دخل متوسط الفرد

تعد زيادة النمو المتوسط للدخل الفردي أحد أهم الأهداف الاقتصادية للدول، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل التي تساعد في تحقيق هذه الأهداف. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو متوسط دخل الفرد، حيث يمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والتكنولوجيا وتحسين البنية التحتية. في دراسة قام بها جريناوالد وهيروياما (٢٠٢٠)، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو متوسط دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على النمو المتوسط للدخل الفردي في الدولة.

---

[١] Jiang, Y., Liu, Y., & Zhu, J. (٢٠٢٠). Does foreign direct investment inhibit inflation? Evidence from China. Journal of International Trade, ١٧(١), ٧٢-٨٥

[٢] Pérez, L. R., & Villarreal, F. G. (٢٠١٧). The relationship between foreign direct investment and inflation in Brazil. International Journal of Business and Economics Research, ٦

وفي دراسة أخرى قام بها بونينو وهيل (٢٠١٩)، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو متوسط دخل الفرد في المكسيك، وتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مباشر وإيجابي على النمو المتوسط للدخل الفردي في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على نمو متوسط دخل الفرد أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتقليل مستوى الفقر في المجتمع.[١]

رابعا: مؤشر تكوين رأس المال الثابت

تعتبر تقديرات تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الاحصائية الضرورية والمهمة في الاقتصاد الوطني، لكونها تقدم عرضاً تاريخياً للخطة الاستثمارية للبلد وتبين مدى صلاحية وصواب ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المرسوم لها، وان توفر مثل هذه الاحصاءات تعد ضرورية لوضع خطة اقتصادية متكاملة وموضوعية لكونها تعكس حجم وتركيب الطاقات الانتاجية وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أداة هامة لتحفيز التكوين الثابت في الدول المضيفة. فهي تزيد من كمية الاستثمارات في البنية التحتية والمعدات والآلات وتساهم في تطوير الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة في تكوين رأس المال الثابت في الدولة. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تكوين رأس المال الثابت إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يعتبر هذا التكوين بمثابة المؤشر الأول لتطور الاقتصاد الوطني وإستقراره. وفقًا للدراسات الاقتصادية، فإن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت، حيث يتم استخدام الاستثمارات الأجنبية لتحفيز التكوين الثابت في الدولة المضيفة. من المهم ملاحظة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت قد تتأثر بعوامل أخرى، مثل البيئة الاستثمارية والتنظيمية في الدولة المضيفة. وبالتالي، فإن تحسين بيئة الاستثمار والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي يمكن أن يساعد في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت.[٢]

---

[١] Greenwald, B., & Hiroi, T. (٢٠٢٠). The relationship between foreign direct investment and per capita income growth in the UAE. International Journal of Economics, Commerce and Management, ٨(١١), ١-١١

[٢] جباري، ش. (٢٠١٥). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص٣١

خامسا: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمارات الشركات والمستثمرين الأجانب في الاقتصادات الأجنبية، بغرض الحصول على مكاسب مالية طويلة الأمد وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول المضيفة، حيث يعزز من تدفق رؤوس الأموال ويحفز الإنتاج والتصدير تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة. فمن خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للدول النامية تعزيز الإنتاج والتصدير، وبالتالي تحسين مستوى دخلها القومي. ويعتبر هذا النمو بمثابة "مؤشر ناجح" على قدرة هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مستوى الحياة للمواطنين.[١]

ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة يعتمد على عدة عوامل، مثل حجم الاستثمارات وطبيعتها، وكذلك قدرة الدولة على استيعاب واستغلال هذه الاستثمارات بشكل فعال لذلك، فإن الدول التي تتعامل بشكل جيد مع الاستثمارات الأجنبية تستطيع استثمارها بشكل فعال سوف تحقق نتائج إيجابية أكبر فيما يتعلق بتحسين الناتج المحلي الإجمالي لها. كما يمكن للدول تحسين بيئة الاستثمارات المحلية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقات الاستثمارات إلى اقتصاداتها. ومن الجدير بالذكر أنه يجب مراقبة التأثير السلبي للتبعات الاجتماعية والبيئية التي قد تنجم عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمان تنظيمها وتنظيم عملها وفقًا للمعايير الدولية والمحلية المتعلقة بالاستدامة البيئية والحفاظ على حقوق العمال. بالنظر إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون عاملًا رئيسيًا في تحسين الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة، ولكن يجب تحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات والحفاظ على البيئة وحقوق العمال. [٢]

---

[١] Asiedu, E. (٢٠٠٢). On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World Development, ٣٠(١), ١٠٧–١١٩.

[٢] محمد مطر، ادارة الاستثمار، اطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ . ص٤١

الفصل الثالث

المبحث الاول :واقع الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي تاثر ويتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود ، وقد تأثر بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ كونه قد تعرض الى تدمير البنى التحتية وعمليات التدمير للمنشئات الحيوية ، وقد زاد الأمر سوءا بعد عام ٢٠١٤ نتيجة تعرض بعض المحافظات العراقية للتدمير من قبل المجاميع الارهابية . ومن جهة اخرى فان التغير المستمر في اسعار النفط العالمية وهبوطها لمستويات متدنية كان له الأثر الواضح على ايرادات الموازنة العامة العراقية ، وزاد من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي ، بحيث اصبح من الصعوبة معالجة هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خصوصا مع انعدام الاستقرار الامني والسياسي[١]

اولا: مميزات الاقتصاد العراقي

١. يعد اقتصاد ريعي مع اختلال بنية الانفاق العام: يمتاز الاقتصاد العراقي بكوه يعتمد على سلعة واحدة في ايراداته وذلك يعزز تبعيته للخارج ، فالنفط يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وليس هناك في الأمد القريب مؤشرات تشير الى امكانية تنويع مصادر الدخل[٢]

جدول (١) مساهمة ايرادات النفطية مقارنة بالإيرادات العامة (ترليون دينار)

الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية	الأهمية النسبية للإيرادات النفطية	الإيرادات الكلية (ترليون دينار)	الإيرادات غير الضريبية (ترليون دينار)	أرباح الشركات العامة (ترليون دينار)	الفوائد (ترليون دينار)	الضرائب والرسوم (ترليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	العام
٪١٩,٠	٪٨١,٠	٨٧,٥	٤,٩	٤,٢	١,٤	٦,١	٧٠,٩	٢٠٠٨
٪٤١,٣	٪٥٨,٧	٧٠,٨	٥,١	٥,٥	١,٢	٦,٥	٤١,٦	٢٠٠٩
٪٢١.٢	٪٥٩,٨	٩٠,٧	٧,٣	٦,٠	١,٣	٨,٧	٥٤,٢	٢٠١٠

[١] بلاسم جميل ٢٠١٣ ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة . كلية بغداد للعلوم الاقتصدية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية, ٣٤

[٢] دوود ، تغريد ، ٢٠١٦ ، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة بابل للعلوم الاقتصادية ، العدد (٤) المجلد (٢٤).

٢٠١١	٨٢,٢	٩,٤	١,٤	٦,٦	٨,٤	١١٣,١	٪٧٢,٧	٪٢٧,٣
٢٠١٢	٩١,٢	٩,٩	١,٥	٥,٤	١٠,٢	١٢٣,٥	٪٧٣,٨	٪٢٦,٢
٢٠١٣	٩٣,٧	١٢,٦	١,٩	٧,٢	١٠,٣	١٢٧,٦	٪٧٣,٤	٪٢٦,٦
٢٠١٤	٩٨,٣	١٦,٣	١,٩	٧,٨	٩,٩	١٣١,٣	٪٧٤,٨	٪٢٥,٢
٢٠١٥	٤٩,٣	١٦,٤	٢,٠	٥,٥	١٠,٥	٧٦,٥	٪٦٤,٥	٪٣٥,٥

المصدر: المصدر: جمهورية العراق، الموازنة العامة، سنوات مختلفة. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة

ان الايرادات النفطية تهيمن بشكل واضح على مجمل الإيرادات العامة وان مجمل الايرادات غير النفطية لم تتجاوز اهميتها النسبية ٣٥,٥٪ بافضل احوالها ، ومن ناحية أخرى فان مشكلة الاقتصاد العراقي لا تتمثل بكونه اقتصاد ريعي فقط وانما تكمن ايضا في كيفية انفاق وتوزيع الايرادات العامة اذ ان النفقات التشغيلية تستحوذ بشكل واضح على مجموع النفقات العامة للدولة والذي من المفترض أن يخصص الجزء الأكبر من الايرادات النفطية للاستثمارات وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

٢. اختلال الاستثمارات العامة ان حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي أن يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية ، غير ان الاقتصاد العراقي يعاني من تخلف القطاعات الاقتصادية والتي تفوق قدرة الاقتصاد على معالجتها .[١]

[١] دوود ، تغريد ، ٢٠١٦ ، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، ص٦١

والجدول (٢) يبين حجم التخصيصات التشغيلية والاستثمارية ضمن الموازنة العامة العراقية للمدة ٢٠٠٨- ٢٠٢٠

التخصصات التشغيلية (بالتريليون دينار)	التخصصات الاستثمارية (بالتريليون دينار)	السنة
٣١,٧	٢٩,٦	٢٠٠٨
٣٩,٦	٢٩,٩	٢٠٠٩
٤٩,٣	٢٩,٢	٢٠١٠
٥٩,٦	٢٩,٩	٢٠١١
٦١,٦	٣٤,١	٢٠١٢
٧١,٣	٣٨,٦	٢٠١٣
٨١,١	٤٤,٣	٢٠١٤
٨٥,٤	٤٧,٦	٢٠١٥
٩٢,٩	٥٣,٣	٢٠١٦
١٠٤,٢	٦٢,٦	٢٠١٧
١١٤,١	٦٤,٩	٢٠١٨
١٢٥,٩	٦١,٣	٢٠١٩
١١٥,١	٤٥,٧	٢٠٢٠

المصدر: المصدر: جمهورية العراق، الموازنة العامة، سنوات مختلفة. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة

يوضح الجدول (٢) التخصصات الاستثمارية والتشغيلية في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٠. ويشير الجدول إلى المبالغ المخصصة لكل تخصص سواء كان استثماريًا أو تشغيليًا عبر هذه الفترة. يمكن القول أن القطاعات الاستثمارية هي التي تحتاج إلى تمويل لتحسين البنية التحتية وتطوير القدرات الإنتاجية وزيادة القدرة التصديرية، وتتضمن هذه القطاعات الزراعة والصناعة والنقل والطاقة والإسكان والمرافق العامة والتجارة والسياحة. أما القطاعات التشغيلية فتشمل الرواتب والمصروفات العامة وتكاليف الصيانة والتشغيل والتعليم والصحة والأمن والدفاع والخدمات العامة. ويلاحظ من الجدول أنه على مدى السنوات الثلاثة عشرة المبينة، كان هناك تركيز واضح على التخصصات التشغيلية والمصروفات العامة بشكل عام، حيث تجاوزت المصروفات التشغيلية ٧٠% من الميزانية العامة في جميع الأعوام باستثناء عام ٢٠٠٨ وكان الأدنى في عام ٢٠١٣ عند ٥٨,٦% ، في حين أن الاستثمارات لم تتجاوز ٣٠% في أي عام. ويشير هذا إلى أن الحكومة كانت تولي أهمية كبيرة لتشغيل الحكومة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بدلاً من الاستثمار في التحسينات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

٣. تدهور قطاع الخدمات على الرغم من ان العراق يعد من اغنى البلدان بالموارد النفطية لكنه يعاني تردي الخدمات الاساسية كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ، ورغم كل المحاولات والمبالغ التي انفقت لتطوير قطاع الخدمات فانه لازال يعاني من سوء الخدمات المقدمة للسكان خصوصا الانقطاع المستمر للكهرباء مما زاد من معاناة المواطن العراقي وتحمله تكاليف توفي الخدمات من القطاع الخاص.[١]

[١] خنجر ، محمد حسن (٢٠١٦) أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلو دنانير، المجلد(١)، الاصدار (٨) .ص٥٧

ثانيا :- الميزة المالية للاقتصاد العراقي

١- عجز مستمر ومستديم في تمويل الانشطة الاقتصادية منذ ٢٠٠٣ يضاف له عجز في الموازنة العامة بعد عام ٢٠١٤ ولحد الآن يتم تمويل العجز بصورة اكبر من مصادر اهمها الدين العام (الداخلي والخارجي) . هذا التمويل يمثل التزاما ماليا مستقبليا على الدولة الايفاء به.

٢- هيمنة السياسة المالية على التوازن الاقتصادي والمستوى العام للأسعار . ونحن نقع في وهم من ان المستوى العام في الاسعار يحدده البنك المركزي . وهنا يفترض أن الدولة يمكنها تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم من خلال اختيار أسلوب تمويل العجز وبالتالي فأن السياسة المالية هي التي تستحوذ على مسار تحديد المستوى العام للأسعار، وهنا يتحدد مستوى الأسعار من خلال تساوي القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للعجز في الميزانية العامة . بمعنى أن السياسة المالية تكون بمثابة الركيزة الأسمية Nominal Anchor لتحديد المستوى العام للأسعار.

٣- أن الهيمنة المالية تؤثر على أداء البنك المركزي حتى ضمن إطار الوظيفة الواحدة له) وهي تحقيق الاستقرار السعري) والحد من التضخم بل تحمله أعباء اضافية هنا يتحمل البنك المركزي والسياسة النقدية عبء الحفاض على المستوى العام للأسعار وليس تحديده ، من خلال مجموعة من الادوات أهمها مزاد العملة (للحفاظ على سعر صرف مستقر) وهذا المزاد يكلف السياسة النقدية خسائر تشغيلية تتجاوز المليار دولار سنويا.

٤- وهذا انتقل المثبت الديناميكي من اسعار النفط الى مزاد العملة وهو مثبت لا يخضع اقتصاديا الى قاعدة (منفعة كلفة) بل الى تحقيق منافع اجتماعية بكلفة اقتصادية. أي تحول المثبت الديناميكي من ميزة ريعية الى عبء نقدي يستدعي استنزاف الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي . وهذ ما يفسر انخفاض احتياطات البنك المركزي من (٨٥) مليار دولار عام ٢٠١٣ الى (٤٦) مليار دولار عام ٢٠١٦ وهذا نزف خطير اذ يفقد الاقتصاد العراقي حوالي ٤٦% من احتياطاته خلال ثلاث سنوات.[١]

[١] حيدر عليوي شامي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد (٣٣)، جامعة ميسان، ٢٠١٥ .ص٣٤

ثالثا: المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي:

يمكن ملاحظة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥

المعطيات	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي	272.346	262.841	192.404
الصادرات	104.7	97.9	50.7
الواردات	69.2	62.1	45.6
حجم التجارة الخارجية	173.9	160	96.3
نسبة التجارة للناتج	%64.8	%61.4	%50.2
الميزان التجاري(مليار دولار)	35.8	(11.871)	(13.474)
نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري للناتج	%13.8	%5.42	%8.4
نسبة الايرادات العامة للناتج	%43.8	%40.2	%48.88
نسبة النفقات العامة للناتج	%52.66	%43.17	%62.09
عجز الموازنة(مليار دينار)	19128	7864	25414
نسبة العجز الى الموازنة	%52.66	%7.45	27.02
نسبة العجز الى الناتج المحلي	%7.03	%3	%13.21
الدين العام	62955.549	76386.8	97906.3
نسبته الى الناتج المحلي	%23.7	%29.5	%51.1
الدين العام المحلي	4255.549	9520.019	32142.805
نسبته الى الناتج	%1.7	%3.8	%16.78
الدين العام الخارجي	58700.00	66865.78	65763.5
نسبته الى الناتج	%22	%25.7	%34.32
عرض النقد الأول	73858	72692	65435

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات اعلاه.

نلاحظ من الجدول (٣) جملة من الارتباكات في العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الكلية . فالناتج المحلي الاجمالي انخفض بنسبة ٢٩,٣٥% خلال سنتين، مقابل ذلك انخفض حجم التجارة الخارجية بمعدل ٤٤,٦٢% خلال تلك المدة هذا الانخفاض في حجم التجارة رافقة انخفاض في نسبة التجارة الى الناتج (درجة الانفتاح الاقتصادي) من ٦٤,٨% إلى ٥٠,٢% لنفس المدة ومع انخفاض رافقه تحول في الميزان التجاري من حالة الفائض عام ٢٠١٣ (بلغ

٣٥,٨ ترليون دينار الى حالة العجز في الميزان التجاري إذ بلغ ١١,٦٧١ و ١٣,٤٧٤ ترليون دينار للسنوات٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. أي ان العراق ليس امام حالة عجز مزدوج Twin Deficit في الميزان التجاري والموازنة العامة وإنما امام حالة عجز يتعدى الازدواج الى انخفاض الطلب الكلي مع ضغوط انكماشية) بسبب الاجراءات التقشفية اي ان الاقتصاد يمر بحالة كساد ثلاثي الابعاد (عجز مالي مع مديونية عالية أولا وانخفاض في العرض الكلي متمثلا في انخفاض حقيقي في انتاج السلع والخدمات ثانيا واخفاض في الطلب الكلي متمثلا في انخفاض الكتلة النقدية والقاعدة النقدية بسبب اجراءات التقشف ثالثا).

المبحث الثاني: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشرة ومعوقاته في الاقتصاد العراقي

اولا: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

تشكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدرا للتمويل في الدول النامية ومن ضمنها العراق فمن المؤمل ان الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل انشطتهم كما ان الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تسعى من وراء ذلك الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسيه مما يعني ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف الى حد كبير على سياسات واجراءات الطرف الاخر بشان نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.[1]

١- : فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر:

من الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد العراق بشكل خاص في النقاط التالية:[2]

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيده للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية اذ ان الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمنا باهظا بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم آنها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواء بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابته مستدامه نتيجة لأسباب كثيره منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار فضلا عما يتعرض له القطاع النفطي من عوارض جسيمه كأعمال التخريب وانقطاع التصدير والتهريب والفساد الاداري لذا يتوجب

[1] محمد ابو بكر، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد ٣٥، ٢٠٠٩ . ص٦٤

[2] علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢، ٢٠١٢ , ص٢٤

العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل سيما اذا علمنا ان النفط له هيمنته على مجمل القطاعات السلعية سواء من ناحية عوائده والتي تشكل مابين ٩٨,٩٠% من اجمالي الصادرات. كما انه يعتبر المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي... وتشير الدراسات ان العراق يعتمد بنسبة ٩٥% من موازنته العامة على الايرادات النفطية وانه بحاجه الى ٢٠٠ مليار دولار للنهوض ببرامج اعادة الاعمار وتأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والتعليم والماء والصحة وبقية المرافق الحيوية

- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وإيجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديده مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله او رؤوس الأموال الأجنبية او ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل واسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل في الجانب الثاني دعما العملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي او مساحة معينه من الاقتصاد الوطني مستقله عن هيمنة الدولة وسيطرتها بما يفضي الى بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما ولكلاهما والمجتمع [١]
- حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا أمر غاية الحساسية نظرا لما للتقانة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية على مختلف الصعد ومعروف ان الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق طيلة ١٣ عاما ادى الى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة، واصبحت عملية اقتناء التكنولوجيا تثقل كاهل الاقتصادات النامية اذ قدرت في بعض سنوات منصرمه مدفوعات العالم النامي لاستيراد بعض عناصر التكنولوجيا بأكثر من ٣/١ ثلث مدفوعاته لخدمة الديون وبنحو ٣/٢ ثلثي

[١] خنجر ، محمد حسن (٢٠١٦) أساليب الاستثمار النفطي في العراق, ص٥٣

اجمالي التدفق السنوي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا ثمن باهض بالنسبة للاقتصادات النامية ولهذا يجب الاستفادة من وجود الشركات الاجنبية اذ تساهم في تضييق الفجوة المتسارعة عالميا علما ان الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك نحو ٩٥% من التكنولوجيا وهذا يعني سيطرتها على سوق التكنولوجيا.

- توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية اذ تقدر حجم العمالة المتاحة في العراق بنحو (٨,٥) مليون شخص حسب مصادر البنك الدولي) وتقدر حجم البطالة بعد احداث عام ٢٠٠٣م بنحو ٣٠% ويضاف الى هذا العدد ما يعرف بالعمالة الناقصة أي أن عدد كبير من العاملين في القطاعات غير المنظمة بأجور متدنية وساعات عمل متذبذبة .. ومما فاقم من مشكلة البطالة في العراق تسريح الجيش وقوى الامن الداخلي وحل وزارة الاعلام وتسريح العاملين في عدد كبير من معامل وانشطة القطاع الخاص بسبب توقف الانتاج مباشرة بعد الاحداث وتعرض الاسواق العراقية لعملية الاغراق من قبل دول الجوار كل هذا جعل ساحة العراق مناسبه لاستقدام الاستثمار الاجنبي المباشر كونه مطلب مناسب على الاقل في المرحلة الراهنة اذا اخذنا بنظر الاعتبار اضافه الى المؤشرات السابقة ان العراق يتصف بنسبه نمو سكانيه عالية في قطاع الشباب ونسبة كبيره بقوة العمل تقدر بـ٢,٤% في السنه حيث يدخل كل عام (١٧٠) الف عامل جديد ... الى سوق العمل ومن جهة اخرى يعد الطلب على العمل لاستيعاب جميع الداخلين الجدد اليه والعاطلين عن العمل منخفض في الوقت الحالي اذ ادت الصراعات والتدهور الاقتصادي الى الاضرار بالعديد من فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء ونتيجة لذلك يعاني العراق احدى اعلى نسب البطالة في المنطقة اذ يعد أكثر من النصف عاطلين عن العمل في صفوف الشباب وكذلك من نسبة عالية جدا من الفقر أكثر من (٢٣%)في وقت تقدر فيه نسبة مشاركة النساء في العمل بنحو ١٣% وهي نسبه منخفضه وفقا لمعايير دول المنطقة.[١]

[١] -النـداوي، خضـير عبـاس احمـد، (٢٠١٤ ،)الاستثمار الأجنبي فـي القطـاع النفطـي بعـد ٢٠٠٣ ،مجلة الكلية التربيـة للبنات، مجلد ٢٥. ص ٦٤

٢- المساهمة في تخفيض حدة مشكلة البطالة

يعاني العراق من مشكلة البطالة شأنه شأن معظم الدول النامية، حيث تعزى مشكلة البطالة في العراق الى غياب المؤسسات والشركات الاستثمارية التي باستطاعتها استيعاب الاعداد الكبيرة الداخلة الى سوق العمل، وايضاً تلك التي تم التخلي عنها من خلال اعتماده هيكلة الاقتصاد بتحوله من سيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .

جدول (٤)

تطور اعداد ونسب البطالة في العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد القوى العاملة/ الف نسمة	عدد القوى العاملة/ عدد السكان%	معدل النمو السنوي للقوى العاملة%	معدل البطالة%
٢٠٠٣	٢٦,٣٤٠	٩٦١٢٨٤	٣٦,٥	٠,٩٣	٢٨,١
٢٠٠٤	٢٧,٨٩٥	٩٧٠٠٦٢	٣٤,٨	٠,٩١	٢٦,٨
٢٠٠٥	٢٧,٨٩٢	١١٢٤٤٩٧	٤٠,٣	١٥,٩	١٧,٩
٢٠٠٦	٢٨,٨١٠	١١٥٥٧٤١	٤٠,٣	٢,٨	١٧,٥
٢٠٠٧	٢٩,٦٨٢	٢٠٦٠٢٦٠	٦٩,٤	٧٨,٣	١١,٨
٢٠٠٨	٣٠,٥٧٧	٢٢٨٧٦٧٥	٧٤,٨	١١	١٥,٣
٢٠٠٩	٣١,٥٠٨	٢٣٢٠٢٤٧	٧٣,٦	١,٤	١٥,٥
٢٠١٠	٣٢,٣٥٨	٢٤٦٨٤٢٢	٧٦,٢	٦,٤	١١,١
٢٠١١	٣٣,٣	٢٥٢٧٤١١	٧٧,٥	٦,٨	١١

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاحصاء، للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١١) .

وبالنظر الى الجدول (٤) الذي يبين تطور حجم نسب البطالة في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١١) نجد ان نسبة البطالة في العراق كانت مرتفعة جداً قياساً بدول الجوار، الا انها تذبذبت بالارتفاع والانخفاض بين سنة واخرى، حيث يشكل عام ٢٠٠٣ اعلى نسبة في معدل البطالة بحدود (٢٨,١%) للذكور والاناث وهو دليل قاطع على عجز سوق العمل عن تلبية الحاجة الملحة لطالبين العمل، ففي هذه السنة شهد العراق تغيير النظام وتسريح اعداد كبيرة من الجيش والاجهزة الامنية، وفي عام ٢٠٠٤ انخفضت النسبة الى (٢٦,٨%) لتستمر بعد ذلك

بالانخفاض للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لتعاود الانخفاض الى ان وصلت عام ٢٠١١ بمعدل (١١%)، وهي تعتبر نسبة عالية بالقياس بمعدلات البطالة المسموح بها، ويعزى السبب الى زيادة عدد الباحثين الجدد في سوق العمل من جهة، وتراجع القطاعات الاقتصادية في العراق، وايضاً عدم قدرة القطاع الخاص المحلي على استيعاب هذه العمالة، مما يلزم الدولة باتخاذ اجراءات جادة لاستيعاب هذه الاعداد من العمالة، من اهمها وضع سياسات جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر للمساعدة في عملية الحد من مشكلة البطالة في البلد .[١]

٣- تنويع القاعدة الاقتصادية

على الرغم من وجود الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق للفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٤، لكنها كانت قليلة جداً مقارنة بالدول العربية، لما يمتلكه العراق من ثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة تساعد في خلق قاعدة انتاجية وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، حيث ان التجربة كشفت عن قلة الاستثمارات المنفذة، ورسخت حالة الاعتماد على النفط كمصدر للدخل القومي ومن المعروف ان الايراد النفطي هو مورد ناضب وكثير التعرض الى انخفاضات حادة في الاسعار، وهذا حتماً سوف يؤثر بشكل مباشر على الموارد المالية، ومن ثم يؤثر على النشاط الاقتصادي، وعند ملاحظة الجدول (٥) والذي يبين نسبة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، نجد ان الاستحواذ الاكبر من المساهمة للقطاع النفطي، اذ بلغت نسبة (٧٤%) عام ٢٠١٤ من الاجمالي، في حين لم تستحوذ باقي القطاعات سوى على (٢٦%) من الاجمالي لنفس العام.[٢]

جدول (٥)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٤

السنة	نسبة القطاع النفطي الى الاجمالي	نسبة القطاعات الاقتصادية غير النفطية الى الإجمالي
٢٠٠٣	%٥١,٢٩	%٤٨,٧١
٢٠٠٤	%٤٧,٤٥	%٥٢,٥٥
٢٠٠٥	%٤٢,١٤	%٥٧,٨٦
٢٠٠٦	%٤٠,٣٦	%٥٩,٦٤
٢٠٠٧	%٤٢,٧٨	%٥٧,٢٢

[١] ستار جبار عمران، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٥، ٢٠١٣ .ص٣٤

[٢] محمد عبد الكريم العقيدي، افاق الاستثمار الاجنبي في العراق، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة المثنى، ٢٠١٣، ص٩ .

٢٠٠٨	%٤٤,٨٨	%٥٥,١٢
٢٠٠٩	%٤٣	%٥٧
٢٠١٠	%٤١,٧٤	%٥٨,٢٦
٢٠١١	%٤٢,٥٧	%٥٧,٤٣
٢٠١٢	%٤٣,٥٧	%٥٦,٤٣
٢٠١٣	%٤١,٨١	%٥٨,١٩
٢٠١٤	%٧٤	%٢٦

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاحصاء

ثانيا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

تقسم المعوقات للاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاثة اقسام (الاقتصادية، السياسية، التشريعية) .

١- المعوقات الاقتصادية

من الواضح ان الدول التي تتسم وتحقق استقراراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي فذلك يحفز مناخها الاستثماري على جذي وقدوم الاستثمارات، على العكس من الدول التي تتسم بحالة عدم الاستقرار كالعجز المالي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسعر الصرف غير المستقر وضعف مؤشرات النظام المالي والمصرفي، وعليه ومن خلال هذه المؤشرات يمكن ان نتعرف على بيئة العراق الاستثمارية هل هي جاذبة ام طاردة للاستثمار، والجدول (٦) يوضح لنا اهم تلك المؤشرات

جدول رقم (٦) **مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للفترة من (٢٠٠٥- ٢٠١٤)**

المؤشرات الاقتصادية	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**
عدد السكان (مليون)	٢٨	٢٨,٨	٢٩,٧	٣١,٩	٣٢,١	٣٢,٧	٣٣,٣	٣٥	٣٤,٨	٣٥,٩
معدل التضخم%	٣٦,٩	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	٢,٨-	٢,٥	٦,٥	٦,١	١,٩	٢,٢
سعر الصرف	١٤٦٩	١٤٦٧	١٢٥٥	١١٩٣	١١٧٠	١١٧٠	١١٧٠	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٦
النتائج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	٣١,٣	٤٥	٥٧	٨٧	٨٥,٥	١٣٥,٥	١٨٠,٦	٢١٢,٥	٢٣٣,٣	٢٢١,٥

الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	٢٤	٣٠,٢	٣٨,٧	٦٣,٦	٤٠,٦	٥٣,٤	٨٢,٤	٩٦,٢	٩٤,٨	٨٦,٠
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	٢٥	٢٣,٢	٢٩,٤	٤٨,٧	٥٤,٤	٥٤,٨	٥٧,٦	٧٧,٢	٨٤,٥	٨٧,٧
الدين الخارجي (مليار دولار)	١١٠	٩٥,٩	٩٩,٥	٩٥,٥	٨٩,٩	٨٨,٦	٦١,٣	٥٧,٧	٥٨,٧	٥٧,٣
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	١٢	٢٠	٣١,٥	٥٠,٢	٤٤,٣	٥٠,٦	٦٠,١	٧٠,٠	٨٠,١	٨٤,٩
عجز الموازنة (مليار)	٠	٠	٠	١٢,٥٣٠	٨,٢٠٤	١٣,٢٤٨	١٥,١٨٦	٢٥,١٠٠	٣٤,٥٣٦	٢١,٢٧٨

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٤) .**
- **البنك المركزي، مديرية الاحصاء والابحاث تقارير البنك للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٤) .**
- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٤) .**
- **وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقرير السنوي، للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٤)**

ويبين لنا الجدول (٤) ان سعر الصرف للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) اخذ بالانخفاض اذ بلغ ١١٦٦ دينار عام ٢٠١٤ بعد ان كان ١٤٦١ دينار عام ٢٠٠٥، ومؤشر الصادرات هو الاخر اخذ بالارتفاع من ٢٤ مليار دولار الى ٨٦ مليار دولار لنفس السنوات، كما ان مؤشر الواردات قد ارتفع الى اكثر من الضعف، وارتفعت الاحتياطيات الرسمية الى ٨٤,٩ مليار دولار بعد ان كانت في عام ٢٠٠٥ تقدر ١٢ مليار دولار.

وهناك عدد من المعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق ومنها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، حيث يمتاز العراق عموماً بانه ذو استيعابية ضعيفة، اذ ان قيام المشاريع لا يتطلب توفر الاموال الاستثمارية فقط وانما يتطلب وجود عوامل ساندة مثل مواد البناء والمكائن والمقاولين والاداريين والمهندسين والعمال الماهرين، حيث ان شحة هذه العوامل يؤدي الى ارتفاع اسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع مما يؤدي الى هبوط العوائد ويجعل المشروع قليل الجدوى وبالتالي عدم الاقدام على التنفيذ، ايضاً يعاني العراق من عدم كفاية البنى التحتية وغيرها من الخدمات العامة [١]

كما انه عدم وجود اسواق مالية متطورة، تمثل ايضاً معوقاً كونها الممول الرئيسي لشركات قطاع الاعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرين والشركات لتمويل انشطتهم الاستثمارية، وايضاً من المعوقات للاستثمار معدلات التضخم الكبيرة والخطيرة التي شهدها الاقتصاد العراقي، التي تعد من الكوابح التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية، وان ارتفاع معدلات التضخم تؤثر في قدرة الشركات الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال على التخطيط للعمل والانتاج نظراً للاختلالات الخطيرة التي تولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الشركات بالتنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة [٢]

كذلك الفساد الاداري وانعدام الشفافية، يضعف من قدرات الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فالفساد الاداري يضر بالنمو الاقتصادي ويثني عن الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص ويقلل حوافز الاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر، اما فيما يتعلق بالشفافية، فالمستثمر المحلي والاجنبي قد يضطر الى دفع الرشوة والعمولات غير القانونية لبعض الموظفين لتسهيل بعض الاجراءات العائقة، وهذه الظاهرة اصبحت واقع حال في اجهزة الدولة العراقية [٣]

٢ – المعوقات السياسية

ان المناخ السياسي للبلد له اهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، ويشمل المناخ السياسي في مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم، وبصورة عامة يمكن تحديد اهم المعوقات الموجودة في العراق بالآتي:

---

[١] محمد مطر، ادارة الاستثمار، اطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ .,٤٥

[٢] محمد علي كاظم، مدى امكانية تطبيق الـ FDI في العراق في ظل المديونية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد (٨)، ٢٠٠٧ . ص ٣٧

[٣] مركز المشروعات الدولية، الاستثمار في العراق واعطاء الدفعة الاولى، http://www.vipe.org.

أ. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني: يعد فقدان الامن من العوامل الطاردة بشدة للاستثمارات الاجنبية، حيث ان رأس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الاكثر امناً وهناك علاقة طردية بين الامن والاستثمار الاجنبي، فبدون الامن لا يسود استقرار سياسي، ولا استقرار اقتصادي، وبالنتيجة هروب رأس المال الى حيث الامن والاستقرار، وقد عانى العراق من فقدان الاستقرار الامني للفترة التي تلت الاحتلال الامريكي، والذي ادى الى خسارة العراق الكثير من الاستثمارات الاجنبية [1]

ب. افتقار العراق للمؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق: ان وجود مؤسسات فاعلة وداعمة من الممكن ان تكون عامل مساعد في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وفلسفة النظام السياسي القائم، حيث تشكل المؤسسات عاملاً لجذب الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذا فان افتقار العراق لهذه المؤسسات يتناقض مع امكانية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسية الى العراق[2]

٣- المعوقات التشريعية

اصدرت الحكومة العراقية العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الاعفاءات الضريبية والرسوم، فقد اصدره قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، والذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات واعفاءات، الا ان هذا القانون يشوبه بعض نقاط الضعف التي تشكل عائقاً امام الاستثمار المحلي والاجنبي، ومن بينها مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد المصادرة والتأميم، وقد اعطى القضاء العراقي الحق في البت في احكام المصادرة والتأميم، ومع غياب التحكيم الدولي الذي يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات عن الاعلان والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة الى المستثمرين في الخارج، ولهذا فان الحوافز والتسهيلات المغرية لا يمكن لها ان تسهم في جذب الاستثمارات مالم يقترن ذلك بمسألة التحكيم الدولي التي يمكن لها ان توفر الضمان الكافي لشعور المستثمر بالثقة[3]

---

[1] قيس جواد العزاوي، الضمانات السياسية والامنية والاقتصادية للاستثمار عربياً ودولياً، المؤتمر الدولي التاسع الذي نظمه مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، ٢٠٠١ , ٧٤

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق، الحوار المتمدن، ٢٠١١، مقال متاح على الانترنيت: http://www.ahewar.org

[3] اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٥ . ص ٥٧

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق المساهمة بشكل كبير في تخفيض حدة مشكلة البطالة، حيث يمكن للمستثمرين الأجانب إنشاء وتوسيع المشاريع الاقتصادية المحلية وتوفير فرص عمل جديدة للسكان.

٢- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق، حيث يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات، وهذا يقلل من التعرض للمخاطر المتعلقة بتقلبات الأسواق المحلية.

٣- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة فوائد، بما في ذلك النقل التكنولوجي والاستفادة من الخبرات الإدارية والتجارية وتحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية. كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الدخل والمعيشة للسكان المحليين وزيادة الإنتاجية والقدرة على التنافسية في الأسواق العالمية.

٤- أن الوضع الأمني في العراق يعد أكبر المعوقات التي تحول دون استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- وجود عدة عوائق إدارية وتشريعية تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يفتقر النظام القانوني في البلاد إلى التحديث والتطوير اللازم لتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

٦- أن البنية التحتية الاقتصادية في العراق تعاني من الإهمال والتراجع، حيث يعاني البلد من نقص حاد في الكهرباء والماء والنقل والاتصالات، مما يجعل من الصعب على المستثمرين الأجانب الاعتماد على هذه البنية التحتية في إدارة أعمالهم.

٧- بالإضافة إلى ذلك، أن عدم وجود بيئة تنافسية صحية وانعدام الشفافية في العمليات الحكومية يؤثران على قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق عوائد مجزية، مما يشكل معوقات أخرى تؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: التوصيات

١- تحسين الأمن العام في البلاد: يجب على الحكومة العراقية أن تعمل على تحسين الأمن في البلاد لتخفيف المخاطر الأمنية التي تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي.

٢- تطوير البنية التحتية الاقتصادية: يجب على الحكومة العراقية أن تعمل على تحسين البنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك الكهرباء والماء والنقل والاتصالات، لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية.

٣- تحديث النظام القانوني: يجب على الحكومة العراقية تحديث النظام القانوني في البلاد وتطويره لتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

٤- تحسين البيئة التنافسية: يجب على الحكومة العراقية تحسين البيئة التنافسية في البلاد وتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير حوافز مالية وضمانات قانونية.

٥- تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية: يجب على الحكومة العراقية تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية وتقديم الدعم اللوجستي والإداري لها لتشجيعها على الاستثمار في البلاد.

٦- تنظيم مؤتمرات ومعارض استثمارية: يجب على الحكومة العراقية تنظيم مؤتمرات ومعارض استثمارية دولية لجذب المستثمرين الأجانب وتعريفهم بفرص الاستثمار في البلاد وتقديم الدعم اللازم لهم.

قائمة المراجع

١- حسن النجفي ، عمر الايوبي ، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، مراجعة واشراف د. محمد دبس ، ط بلا ، سنه بلا ، اكاديمي ، بيروت لبنان

٢- د. فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط١ ،٢٠٠٧، جدار الكتاب العالمي ، عمان الاردن

٣- بول آ.سامولسن ، ويليام د.نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – ط١ – ٢٠٠١–الاهليه للنشر والتوزيع – عمان الاردن

٤- عادل عبد العظيم، ،" الاستثمار" ، ط بلا ، ٢٠٠٨ ، المعهد العربي لتخطيط ،الكويت

٥- حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، التعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد ٣٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

٦- ايهاب ابراهيم محمد، انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على نفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، يناير ٢٠١١

٧- عزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٨ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، ٢٠١١

٨- بهية غانم غريدي، احمد غريدي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي مع تطبيق على دولة الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، اكتوبر ٢٠١٤،

٩- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ،مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة ، ٢٠١٣ ،العدد الثاني

١٠- اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٥ .

١١- عبد المطلب عبد المجيد، دراسات اقتصادية مقارنة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠

١٢- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٥

١٣- عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية، ط٢، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٣

١٤- ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، ١ – ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، جامعة عين شمس

١٥- عبير فرحان، الاداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر لكلية التجارة، جامعة عين شمس بعنوان "ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية" ، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠٠

١٦- كريم النوري، دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنغون، بلغاريا، ٢٠٠٦

١٧- موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، ط١، عمان، دار صفاء، ٢٠٠٨

١٨- نزيه محمد عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧

١٩- جباري، ش. (٢٠١٥). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر

٢٠- محمد مطر، ادارة الاستثمار، اطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

٢١- بلاسم جميل ٢٠١٣ ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة . كلية بغداد للعلوم الاقتصدية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية

٢٢- دوود ، تغريد ، ٢٠١٦ ، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة بابل للعلوم الاقتصادية ، العدد (٤) المجلد (٢٤).

٢٣- خنجر ، محمد حسن (٢٠١٦) أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلو دنانير، المجلد(١)، الاصدار (٨)

٢٤- حيدر عليوي شامي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد (٣٣)، جامعة ميسان، ٢٠١٥

٢٥- محمد ابو بكر، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد ٣٥، ٢٠٠٩ .

٢٦- علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢، ٢٠١٢ ,

٢٧- -النداوي، خضير عباس احمد، (٢٠١٤ ،)الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي بعد ٢٠٠٣ ،مجلة الكلية التربية للبنات، مجلد ٢٥.

٢٨- ستار جبار عمران، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٥، ٢٠١٣ .

٢٩- محمد عبد الكريم العقيدي، افاق الاستثمار الاجنبي في العراق، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة المثنى، ٢٠١٣، ص٩ .

٣٠- محمد مطر، ادارة الاستثمار، اطار نظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ .,

٣١- محمد علي كاظم، مدى امكانية تطبيق الـ FDI في العراق في ظل المديونية، مجلة

مراجع الاجنبية

١- Asiedu, E. (٢٠٠٢). On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World Development, ٣٠(١), ١٠٧-١١٩.

٢- Shenjue, L., Wang, Y., Sun, B., & Zhang, H. (٢٠١٨). FDI and exchange rate volatility: Evidence from China. Journal of International Trade, ١٥(٣), ٢٥-٣٨

٣- Karita wadhwa, sudhakara rreddys, Foreign direct inrestment in to developing Asian dountries: the role of market seeking, resource seeking and efficiency seeking factors, international journal of business and management vol. ٦, No. ١١ : November ٢٠١١

٤- Jiang, Y., Liu, Y., & Zhu, J. (٢٠٢٠). Does foreign direct investment inhibit inflation? Evidence from China. Journal of International Trade, ١٧(١), ٧٢-٨٥

٥- Pérez, L. R., & Villarreal, F. G. (٢٠١٧). The relationship between foreign direct investment and inflation in Brazil. International Journal of Business and Economics Research, ٦

٦- Greenwald, B., & Hiroi, T. (٢٠٢٠). The relationship between foreign direct investment and per capita income growth in the UAE. International Journal of Economics, Commerce and Management, ٨(١١), ١-١١